تقول بغتة أي مباغتة ونعنيه بغتة أي مجاءة ثم قال

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبن ... من بعد نفي أو مضاهيه

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة ولذلك مسو
غات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب
الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله إن لم يتأخر ومثاله في الدار قائما رجل
ومنه قول الشاعر وبالجسم مني بينا لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد
فصاحب الحال شحوب وبينا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أن يكون مخصصا
وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص ويحتمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل
فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا والثانية أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله عز وجل
في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد النفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفي ومثاله
ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عز وجل وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ومنها
أن يكون بعد مشابه النفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه ويحتمل صورتين
الأولى الاستفهام مطلقا ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قول الشاعر

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ... لنفسك العذر في إبعادها الأملا

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا ومنه قوله

لا يركنن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفا لحمام

فهذه ستة مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله

كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

فمستسهلا حال من امرئ الأول وسوغ
ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير
مسوغ في غير الغالب وحكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وعليه
مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال
قياما وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبا حال منه وإن لم يتأخر شرط
والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبن ثم قال

وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا ولا أمنعه فقد ورد

يقتضي أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بالحرف لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه

نحو

٥٩

نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند وقد أجاز ذلك من منعه لأنه
أنا لو ورده في كلام العرب وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله

تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فإن قلت مفهوم تخصيصه
المنع بالمجرور أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة
لا يمتنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما
نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقة هندا وأما المجرور بالإضافة فقد حكي الإجماع
على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور
بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور
وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبه المجرور الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي
قوله ولا أمنعه اطرادا بل الجواز بل هو غير مانع له وتكون في ذلك تابعا لغيره وسبق
حال مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بسبق وهي
واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على
جميعهم وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجاز فوجب إعادته على الأكثر والهاء
في أمنعه عائد على سبق ثم قال

ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

يقتضي أن صاحب الحال لا يكون مضافا إليه إلا في ثلاثة مواضع الأول أن يقتضي
المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم
فاعل كقوله عز وجل إليه مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبني ضرب هند قائمة وأنا
ضارب هند قائمة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل
أو ما في معناه الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه كقوله عز وجل ونزعنا
ما في صدورهم من غل إخوانا فالصدور بعض ما أضيف إليه الثالث أن يكون المضاف
جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل فاتبعوا ملة إبراهيم
حنيفا فالملة مع اتبعوا إبراهيم مثلوكان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال
منه نحو جاء غلام هند ضاحكة وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على

Copyright © King Saud University